إشكالية ومعوقات تنمية مراكز دراسات جامعة البصرة

م. باسمة كزار حسن
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

الملخص

لاشك أن للمراكز البحثية دوراً فاعلاً في المضي قدماً في مسيرة التطور المعرفي المتصاعد في مختلف المجالات ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .. الخ، وقد نجح البحث العلمي في الدول المتقدمة ليكون بيئة جاذبة للاستثمارات المختلفة، وذلك بالنظر للعوائد التي حققها في واقع تلك المجتمعات فاستطاعت المراكز البحثية الحكومية وغير الحكومية أن تسهم في النهضة والتنمية وذلك على مدى مئة عام الماضية فضلاً عن اسهامها في رفع مستوى الوعي للقضايا العامة والخاصة سواء أكان على المستوى العام أم على المستوى المجتمعي المحلي.

إن الاستثمار في مجال البحث العلمي يحتاج إلى دقة التخطيط وتذليل العقبات التي تواجه العاملين فيه وأخيراً المراقبة الصحيحة وفي بحثنا هذا الموسوم: "إشكالية ومعوقات تنمية مراكز دراسات جامعة البصرة" نحاول أن نقف عند الأهمية الاقتصادية لتلك المراكز البحثية ، ونوضح دورها الاقتصادي والمعوقات التي تعترضها متخذين من مراكز البحوث والدراسات في جامعة البصرة أنموذجا للدراسة وحالة لها.

Problematic and constraints of the development of the University of Basra studies centers

Lect. Basima kzar hasan

The centre of Basrah studies / Basrah University

Abstract

This There is no doubt that the research centers of a role player in the past forward in the process of cognitive development rising in various fields of economic, political and social .. etc., has been successful scientific research in developed countries to be an attractive environment for various investments, given the returns achieved by the reality of those communities Fasttaat research centers governmental and non-governmental organizations to contribute to the revival and development and so on over the last hundred years as well as their contribution to raise awareness of public and private issues, either on a general level or at the local community level.

The investment in the field of scientific research needs to be planning and overcome the obstacles facing employees accuracy and finally correct observation In our present is marked: "problematic and constraints of the development of the University of Basra studies centers" We are trying to stand when the economic importance of these research centers, and explain its economic role and the constraints involved putting in research and studies centers at the University of Basra a model for the study and the status of her

مقدمة :introduction

إن أساس الإقلاع التنموي لأي مجتمع يكمن في مدى اهتمام المجتمع بالبحث العلمي والنسب المخصصة له من الدخل القومي، إذ يبدو أن أهم محركات البحث يعود إلى مراكز الدراسات.

وقد وقع اختيارنا على دراسة نشاط البحث العلمي في مراكز البحوث والدراساتبوصفها تمثل إحدى المؤسسات التعليمية العريقة والمهمة التي يقع على عاتقها المساهمة الفاعلة والجادة في تقديم الاستشارات البحثية إلى مختلف القطاعات وكذلك تطوير أنشطتها التعليمية وتحقيق أهدافها في خدمة المجتمع .

ولا شكّ أنّ العراق لديه الإمكانات البشرية والبنيوية والأكاديمية للتقدم في هذا الميدان، شرط أن يمتلك الإستراتيجية الواضحة لمراكز البحوث والدراسات، وأن تخصص نسبة معقولة من دخله الوطني على الإنفاق في مجالات البحث العلمي، وأن يكون الإنفاق موجهاً بشكل خاص على البحوث القابلة للتطبيق، وإيجاد آليات تنسيق وتعاون بين رجال المال والأعمال والقطاع الخاص من جهة، ومراكز البحث العلمي والتطوير من جهة أخرى .

أهمية البحث : Research important

يحاول البحث أن يطرح مجموعة من الأفكار الملحة حول واقع المراكز البحثية العربية بشكل عام مع التركيز على عمل المراكز في جامعة البصرة ، وما يكتنفه من صعوبات K ومن ثم سبل التعامل مع هذه الصعوبات، كما سيستعين البحث ببعض المقارنات المفيدة بين المراكز في العراق وبين المراكز في الدول المتقدمة

مشكلة البحث:problem research : تتمثل مشكلة البحث في الآتي :

يجهل الكثيرون المقصود بمراكز البحوث والدراسات، الجامعيون على وجه الخصوص وبعض الدارسين يعد الكثيرون كتابة بحث علمي معضلة تحتاج إلى جهود استثنائية لاسيما في الترقية لمرتبة علمية أعلى ولتعديل راتبهأ والحصول على المناصب والامتيازاتإن أمكن ذلك،بينما ينظر للبحث العلمي كوسيلة ناجعة لدراسة

المشاكل بقصد إيجاد الحلول لها، ولكن مع مرور السنين والأيام، وكثرة عدد المفترض أنهم عاملون في ميدانه أصبح البحث العلمي مشكلة بحد ذاته .

هدف البحث ـ Research objective

يهدف البحث إلى عرض أهم الصعوباتوالتحديات التي تواجه تنمية المراكز البحثية في جامعة البصرة وتقديم بعض التوصيات للتغلب على تلك المصاعب مما يعد حاجة ملحة في الوقت الحاضر.

فرضية البحث :-Research hypothesis

إذا كانالعراق وفي ضمنهالبصرةيسعى إلى تحقيق حضور دولي وتنمية اقتصادية وبشرية، وأن يتبوأ إنسانه موقعاً مناسباً، وإذا كنا لا نقبل إلا بالمركز الأول وتحقيق تنمية اقتصادية، فإن ذلك مرهون بوجود قناعة تامة بمراكز البحوث والدراسات.

المبحث الأول :مفهوم مراكز البحوث والدراسات وأهميتها الاقتصادية :

أولاً : تعريف مراكز الأبحاث والدراسات :تعد مراكز الأبحاث والدراسات منجزاً حضارياً متميزاً يعكس تأصيل وتراكم الإنتاج المعرفي والثقافي لمجتمع ما ،فهي المرآة التي تعكس اهتمام الأمم والشعوب بالعلم والمعرفة ، وهي أداة من أدوات التغيير وحفظ التراث وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستشراف آفاق المستقبل لوضع الخطط والبرامج الكفيلة للتحكم بمتغيراته المجهولة.وهي عبارة عن مؤسسة تتوافر فيها نخبة من المفكرين المقتدرين والملتزمين بدراسة القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المهمة[١] وتعد المراكز جزءاً من مجتمعات معرفية وسياسية أوسع، كثيراً ما يُدعى باحثوها للمساعدة في تقديم النصح والمشورة حول مسائل محددة تتعلق بالاقتصاد والسياسة والتاريخ . ومن هذه الزاوية تعد مراكز البحوث والدراسات مصادر خبرة ومعرفة يمكن أن تساعد في رفد الدور البحثي للإدارات الحكومية[٢] وإن ما يبذله الباحث من جهد كبير للظفر بحلول للمشكلات التي تؤرق المجتمع ليس عملاً ترفياً بل جهداً حقيقياً يتطلب مهارات لا يمتلكها إلا القليل ممن يشتغلون في مجالات المعرفة المختلفة لأن البحث العلمي يعنى ببساطة بطرح حلول جديدة لمشكلة قديمة أو هو وعي حديث لمشكلة جديدة وهو بالتالي عمل إبداعي بكل معنى الكلمة[٣].

إن العمل في البحوث العلمية لا يقتصر على الأفراد فقط ، وإنما يقوم به مراكز ومؤسسات عديدة متخصصة ، ذلك إننا قد لا نستطيع إنجاز بحوث علمية متطورة بالنظر إلى الكلفة العالية لتلك البحوث ، وضخامة العمل الذي يتولاه الفرد، بل إن تضافر الجهود من مجموعة من الأفراد يعملون كفريق ، يمكنهم من إنجاز بحث علمي يحقق المزيد من نماء الإنسان ورفاهيته، هناك عدد من مؤسسات البحث التي تقوم بإجراء البحوث العلمية المتخصصة في مجالات متعددة :الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز البحث الحكومية ومؤسسات البحث التجارية ومراكز البحوث التابعة للصناعة ومراكز البحث الحرة والمراكز التابعة لمؤسسات الخدمة الاجتماعية[٤]. وتعرف مراكز الأبحاث والدراسات بأنها: "مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، التي تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية ، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. وعلى الرغم من غياب الإجماع على تحديد مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات؛ فإن مصطلح "مراكز الأبحاث والدراسات"؛ تعني مؤسسات بحثية دورها الرئيس في إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار.ولأن الصلة التي تربط بين مراكز الأبحاث والدراسات والمسؤولين وصناع القرار جعلت البعض يصفها بأنها مؤسسات نصف سياسية ونصف مراكز بحثية وأكاديمية. وهذه المؤسسات البحثية قد تسمى مراكز أو معاهد أو جمعيات أو مجالس أو وحدات .. لكن هذه التسميات لا تؤثر في دورها الذي تؤديه في صنع القرار الاقتصادي والسياسي ورسم السياسات العامة ، طالما أن آليات عملها والهدف من تأسيسها واحد.

وهناك تعريفات عديدة **للبحث العلمي** إلا إنها تختلف باختلاف أنواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها[٥] فالبحث العلمي هو ذلك الجهد الإنساني المنظم والهادف يقوم على الربط بين الوسائل والغايات من أجل تحقيق طموحات الأفراد ومعالجة مشاكلهم وتلبية حاجاتهم وإشباعها .ويضم مجموعة من الأدوات والبيانات والمعلومات المنظمة والهادفة ويربط بين النظريات والأفكار والإبداع الإنساني من جهة وبين الخبرة والممارسة والمشكلات والطموحات الانسانية من جهة أخرى[٦] أي أن

البحث العلمي هو عملية منظمة لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها منطقياً لغرض معين[٧] .ولذلك ينظر للبحث العلمي على أنه وسيلة ناجعة لدراسة المشاكل قصد إيجاد الحلول لها[٨] . ومن هنا فقد عُد البحث العلمي عنصراً أساسياً من عناصر تقويم نشاطات عضو هيئة التدريس، وهو الطريق نحو تحسين جودة الأداء المؤسسي[٩] ويمكن أن يقسم البحث العلمي إلى ثلاثة أنواع[١٠]

١ -البحث الأساسي : وهو البحث الذي يتم بصورة أولية من أجل تقدم المعرفة العلمية من غير أن يكون تطبيق هذه المعرفة هو الهدف المباشر للبحث .

٢ -البحث التطبيقي : هو البحث الذي يتم من أجل أهداف علمية مباشرة ، فضلاً عن تقدم المعرفة العلمية

٣ -البحث والتطوير: أي نشاط خلاق منسق يجري لزيادة المعرفة العلمية والتكنولوجية بهدف الوصول إلى تطبيقات جديدة متمثلة لمنتجات وآلآت جديدة، وكذلك تطوير وتحسين الأساليب المرتبطة بجوانب الحياة الإدارية والتنظيمية المختلفة.

ويمكننا تعريف البحث العلمي أنه عبارة عن محاولة منظمة لاكتشاف الحقائق من خلال تحليل الظواهر الحياتية بهدف معالجتها خدمة للإنسان.

ثانياً :علاقة مراكز البحوث والدراسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١- أهمية إنشاء مراكز للبحوث تتألف من اقتصاديين وعلماء سياسة ومؤرخين قادرين على حشد خبراتهم العلمية حول قضايا السياسة العامة من خلال توفير بيئة للأكاديميين لا تلهيهم فيها مسؤوليات التدريس، وإنما يركزون فيها تماماً على البحوث ذات الصلة بالتنمية [١١] ويعد تقديم الاستشارة ومحاولة الوصول إلى شريحة معينة من المجتمع وتزويدها بالخدمة البحثية وظيفتين مهمتين في هذا الصدد تؤديهما المراكز البحثية . وفي الغالب تقوم المراكز برعاية مؤتمرات وورش عمل لتتقاسم أفكارها مع الجمهور.

٢- من النتائج البارزة للمراكز أنها تزيد من دخل الأفراد وأرباحهم، وتيسر لهم سبيل الحصول على الأعمال والوظائف وكسب الرزق وبالتالي تقدم المراكز إلى المجتمع

عوائد إنتاجية كبيرة عن طريق تيسير سبل البحث العلمي ووسائله وما ينجم عنه من نتائج كبيرة تعود بالفائدة على الفرد نفسه ومن ثم على المجتمع .فقد أكدت الدراسة التي قام بها غريليشز Grilliches عام ١٩٥٥ أن الأبحاث العلمية التي أجريت على الذِرة الهيجنيةأعطت عائدات لاتقل عن ٧٠% في السنة كما بينت التقديرات التي أجريت على نفقات تبلغ على أقل تقدير ٣٥% سنوياً كما يعزو دينسون Denison حوالي ٢١% من معدل زيادة النمو في اقتصاد الولايات المتحدة بين عام ١٩٢٩ –١٩٥٧ إلى تقدم المعرفة عن طريق البحث العلمي.(١٢)

٣- تؤدي مراكز البحوث دوراً أساسياً في إعداد القوى العاملة المؤهلة والخبرة اللازمة لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .وقد كشفت الدراسات الكثيرة في بلدان العالم عن دور المراكز في هذا المجال.إذ يشير فردريك هاربسيون harbison إلى ذلك مبيناً أن تكوين الكفاءات العليا هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة والدائرة في طريق النمو.يتضح لنا مما تقدم أهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في الاقتصاد إذ يمكن القول إنّ هناك علاقة وثيقة وقوية بين البحث العلمي والعملية التنموية فكلما تطور البحث العلمي سيكون لهذا التطور الاثر الكبير في رفع مستوى التعليم كما أن إهمال هذا النشاط الحيوي يؤدي إلى تدهور التعليم وفشله .

٤- إن ارتباط البحث العلمي بمتطلبات التنمية في المجتمع في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها يعد أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم في عصرنا هذا الذي يحتل فيه البحث العلمي مكانة كبيرة في نواحي الحياة المختلفة. ولاشك أن علاقة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنتائج المترتبة على ذلك في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسات التنموية، يؤدي إلى تطويرها وزيادة مساهمتها في الدخل القومي للمجتمع.إذيؤدي البحث العلمي دوراً مهماً في تحقيق التنمية التكنولوجية لأية أمة من الأمم، وذلك من خلال زيادة المعرفة العلمية والتكنولوجية .

في ضوء ما تقدم فان هناك ابعاداً تنموية واجتماعية وسياسية واقتصادية ومعرفية لمراكز البحوث، ناهيك عن أهميتها الأكاديمية وفائدتها لأعضاء هيأة التدريس أنفسهم وانعكاساتها على نجاحهم كأساتذة ومربين ومشرفين ومناقشين وبدون بحوث لن تكون

هناك جامعات رصينة تتخرج منها الكوادر القادرة على قيادة مجتمعاتها وإدارة مؤسساتها[١٣] المعرفة لا تأتي بالأماني بل هي مورد اقتصادي أساسي لأي بلد إذ إن المورد الاقتصادي لا يقتصر على رأس المال أو الموارد الطبيعية بل يعتمد على المعرفة، فالدول المتقدمة كلها كاليابان والولايات المتحدة وبريطانيا تنفق مالا يقل عن ٢٠% من الدخل القومي الإجمالي على البحوث والتطوير أي: إنتاج الجديد من المعرفة، وعلى هذا الدخل القومي الإجمالي على البحوث والتطوير أي: إنتاج الجديد من المعرفة، وعلى هذا فبناء المعارف وتكوينها يعد الاستثمار الأكبر للشعوب المتقدمة، إن الإبداع والابتكار المرتبطين بالبحوث هما السمة المميزة لإنتاج المعرفة ولابد من استغلال الفرص والابتكار المرتبطان بالبحوث أنها الاقتدار والكفاءة في اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات المحتملة[١٤].

٦-المراكز تشكّل خطوطاً خلفية لدعم صناع القرار من خلال[١٥].

أ -تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار الاقتصادي، حول الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.

ب -تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلق بتلك السياسات؛ حتى يتسنى له فهمها.

ت -يفترض أنه من الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث: إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور.

ث -تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق[١٦]، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية ، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام.

٧-إن الارتقاء بمستوى البحث والتطوير في أي بلد ينعكس على مجالات الحياة الأخرى،تقدم العملية البحثية ياتي من خلال تحقيق الأهداف الموضوعة لتلك العملية ، وتحقيق تلك الأهداف يأتي من خلال الاهتمام بمستلزمات العملية البحثية (الكادر

الإداري والوسائل والقوانين) ناهيك عن الاهتمام بمدخلاتها . وفي ضوء ذلك يمكن اعتبار مدى نجاح العملية البحثية من المعايير الأساسية التي يقاس بها تطور المجتمعات[١٧] ويعد المطلب الأساسي في عملية التنمية ، فضلاً عن أنه قيمة نادرة في كل المجتمعات لما له من أهمية للفرد والمجتمع ، لذلك تبذل الحكومات المختلفة كل ما في وسعها لتطويره بوصفه رصيداً استراتيجياً يغذي المجتمع بالكوادر البشرية وهو بمثابة الاستثمار الأفضل للموارد البشرية ولكونه الية لبناء القدرات المحلية[١٨].

المبحث الثاني :واقع مراكز الدراساتودورها الاقتصادي

اولاً: مراكز الدراسات العربية وعلاقتها بعملية صنع واتخاذ القرارالاقتصادي:إنعدد مراكز الأبحاث والدراسات في الشرق الأوسط محدود ، منها ٥% فقط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير في عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسي مراكز الأبحاث الأمريكية (فالمراكز الثلاثة الأولى عالمياً تعود للولايات المتحدة وهي بحسب الترتيب: معهد بروكينغز، ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، ومجلس العلاقات الخارجية)، تليها بريطانيا والصين، ثم ألمانيا وسويسرا والدنمارك وروسيا ودول أوربا الشرقية و تركيا واستراليا .

إنّ الانتشار المتسارع في خريطة مراكز الأبحاث في العالم؛ قد تعاظم بعد الأحداث التي طرأت على العلاقات الدولية، من انهيار القطبية الثنائية، وظهور العولمة، والتغير الذي طرأ على تلك البلدان وعلى الأوضاع السياسة والاقتصادية والأكاديمية والأمنية فيها، والتحديات التي باتت تواجهها. فانتشرت مراكز تُعنى بالأبحاث التاريخية وأخرى بالأبحاث السياسية، ومراكز إستراتيجية أمنية واقتصادية. ونلاحظ أن مراكز الأبحاث موجودة بأسماء وتعريفات مختلفة؛ ففي بعض الأحيان، تطلق على نفسها اسم (مؤسسة)Foundation، وفي بعضها الآخر تسمّى (معهداً)Institute. وتصف مراكز أخرى نفسها بـ (الصندوق)Fund، وفي حالات أخرى بـ (الوقف)Endowment. لكن في النهاية، تتبع هذه المنظمات قطاعاً عريضاً هو قطاع مراكز الأبحاث والدراسات[١٩].

وقد تعددت المجالات البحثية التي اشتغلت عليها تلك المراكز، إذ شملت الأبحاث التاريخية والدراسات السياسية والإستراتيجية، والابحاث ذات الاهتمامات الأمنية والاقتصادية. وتورد الدراسة عدد مراكز الأبحاث في بعض الدول إلى غاية سنة ٢٠١٥ ، حيث تضم الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٨٢٨ مركزاً بحثيّاً، والصين٤٢٦مركزاً، المملكة المتحدة٢٨٧ مركزاً، في حين يبلغ عددها في الأرجنتين ١٣٧مركزاً، وفي روسيا ١٢٢مركزاً، أما اليابان فهي تضم ١٠٨مركزاً[٢٠]. ومن جهة أخرى، فقد تعدد المجالات البحثية التي اشتغلت بها؛ من الأبحاث التاريخية، إلى الدراسات السياسية والإستراتيجية،إلى الابحاث ذات الاهتمامات الأمنية والاقتصادية. وقد اتضح من خلال ما تقدم أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في أهمية وتأثير وفاعلية مراكز الأبحاث على مستوى العالم.مما اكسب هذه المراكز دوراً مهماً في صنع القرار وعلى الاخص في الدول المتقدمة ، وأضحت عنواناً للتقدم وأحد مؤشراتهإنه من الصعوبة بمكان مغادرة هذا التحليل قبل التطرق إلى حال مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي ليس لجهة المقارنة وإنما من باب العلم بالشيء ليس إلا.عربيّاً، تنامى الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات. وأصبحت محل حديث عنها بشكل واضح منذ بداية تسعينيات القرن الماضي. واتسعت دائرة نشاطاتها من حيث الحجم الكمي، ومن حيث نوعيّة المساهمات التي تقدمها. ولقد تولى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وأبحاث متنوعة ومتخصصة، كمبادرات نوعية في عدد من البلدان؛ حتى أصبحت جزءاً من المكونات الثقافية في عدد من الدول. وتختلف أسباب هذا التطور ودوافعه من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية. وهي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية؛ في ظل التغيرات الرئيسة الجارية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام.غير أن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في الوطن العربي، مختلف عما هو عليه في الغرب؛ وذلك بسبب المعوقات والمصاعب والتحديات التي تواجهها، ولأنها لم تتبوأ مكانها الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار الاقتصادي أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة. وبدا دور معظمها "باهتا" وغير فاعل في عملية التنمية المجتمعية بابعادها كافة، ليس

بسبب عجزها عن أداء هذا الدور؛ بل بسبب المعوقات الكثيرة التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبُعدها عن العمل المؤسَّسي المعمول به في الولايات المتحدة والغرب. ويوضح الجدول الآتي عدد مراكز الأبحاث والدراسات في بعض الدول العربية :

جدول (١) مراكز الابحاث والدراسات في بعض الدول العربية

الدول العربية	عدد مراكز الأبحاث والدراسات
مصر	٥٥
فلسطين	٤٣
العراق	٤٣
الأردن	٤٠
تونس	٣٩
المغرب	٣٠
اليمن	٣٠

دور المراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران إنموذجاً مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية http://rawabetcenter.com/archives/11893, 2015

يمكن القول إن عدد المراكز البحثية أقل بكثير من حاجات المجتمع، فالعدد ضئيل جداً من حيث الكم، وبإمعان النظر بالواقع العربي نجد أن البيئة المحيطة غير مواتية لتفعيل دور مراكز البحوث والدراسات، فأغلب الدول العربية تعانى من نقص هائل فى الاستثمار فى التعليم والبحث العلمى، حيث تنظر الحكومات العربية إلى هذا النوع من الاستثمار على أنه إنفاق هامشى ونشاط ترفى يجرى إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الوجاهة الاجتماعية الإقليمية والدولية، وليس من أجل تحقيق إنجازات علمية وتقنية حقيقية. ومن الطبيعىفى ظل الإنفاق المحدود على البحث والتطوير العلميين أن تظل مصر وغيرها من الدول العربية معتمدة على التقنيات الحديثة المنتجة فى الدول الأكثر تقدماً، وتابعة لهذه الدول فى هذا المجال. ومن البديهى أن الدول التى

لا تسهم فى الإنجازات العلمية والتقنية العالمية لا يمكنها أن تحصل على أحدث التقنيات الإنتاجية، وإنما تحصل عادة على تقنيات من الدرجة الثانية والثالثة؛ لأنها ببساطة لا تملك ما تتبادله من إنجازات علمية وتقنية مع الدول الأخرى المبدعة الفعلية لمثل هذه الإنجازات.وفضلاً عن ذلك، تفتقر الدول العربية إلى البيئة العلمية المناسبة، فالمناخ العام للبحث العلمى ليس منتجاً للتقدم، لذلك فإن ماموجود فى العالم العربى من مراكز ومعاهد ومؤسسات بحثية، مع ندرتها، لا يحمل أكثر من مجرد الأسماء، إلا فيما ندر، لأسباب كثيرة منها ما أشرنا إليه بخصوص التمويل الكافى للعملية البحثية، ومنها أيضاً الاستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات، فأغلب مراكز البحوث والدراسات العربية تابعة بشكل أو آخر للحكومات نظراً لعزوف القطاع الخاص عن احتضان المراكز العلمية والبحثيةوتأسيسها، ومنها المناخ السياسى غير المواتي للعملية البحثية بسبب غياب الديمقراطية والافتقار إلى الحريات وإلى الشفافية فى التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكار السلطة التى تجعل نظم الحكم سلطوية وشخصانية بما يكفى لتهميش أى دور استشارى أو ترشيدى لمراكز البحوث فى عملية صنع القرارات وفى مقدمتها القرارات الاقتصادية والسياسة الخارجية.

وفي العالم العربي، فأن مما يمكن قوله وبكل صدق وأمانة، أن مراكز البحوث، بالرغم من كثرتها، وتنوع اهتماماتها لاتزال تعاني من كثير من المشاكل المالية، والتقنية، والعلمية، والإدارية. وأن أهم مشكلة تواجهها تلك المراكز، هي أن الدولة والمجتمع لايزالان يعانيان من عدم إدراك أهمية تلك المراكز، وخطورة ما تقوم به. وهذا الأمر ينعكس حتما على أدائها، وتأثيرها، واقتصار بحوثها ودراساتها على جوانب ليست على درجة كبيرة من الأهمية والفاعلية.ويرتبط بهذا قلة إمكاناتها المالية، وضعف تخصيصاتها، وافتقارها إلى الأدوات التي تساعدها في خلق قاعدة معلومات رصينة. وهذا ما يجعل بعضها أسيرة التمويل الخارجي، وأغلبه مجهول المصدر والأهداف. وفوق هذا وذاك أنها ليست حرة بالقدر الذي يجعلها تشعر باستقلاليتها في مجال إبداء الرأي والتفاعل مع البيئة المحيطة بها. فكثيراً ما تريد الحكومات من هذه المراكز، أن تعبر عن وجهة النظر الرسمية وهذا ما يفقد تلك المراكز مصداقيتها وتأثيرها في المجتمع[٢١]. وبسبب هذه الخصوصيات لا توجد فى العالم العربى رغبة حقيقية فى بناء

قاعدة بحثية علمية حقيقية. لا توجد إرادة سياسية لفعل ذلك، ولا يوجد قرار سيادى يدرك أهمية الإنفاق فى البحث العلمى، والسلطة السياسية لا تعترف بدور مراكز البحوث والدراسات فى صنع القرارت وفى صنع السياسة العامة[٢٢] وفي العراق لا يوجد تشجيع البحث العلمي بالشكل المطلوب،ويتضح أثر البحث العلمي من خلال مراجعة المنجزات العلمية خلال السنوات من ١٩٨٠ – ٢٠٠٨ ، إذ لم يحصل العراق على أي موقع متقدم أو متوسط في تسلسل الدول التي لها منجزات علمية يعتد بها على مستوى العالم ،بل لا يوجد تناسب بين عدد الباحثين والعلماء العراقيين وبين عدد البحوث الأصيلة وذات القدرة على التطبيق على مستوى العالم ،بل لا يعد مفاجئة إذا كانت المغرب أو لبنان أفضل من العراق ترتيباً[٢٣].

ثانياً مراكز أبحاث ودراسات جامعة البصرة وعلاقتها بعملية التنمية: لابد أن ننطلق من مسالة مهمة تتعلق بدور مراكز البحوث والدراسات في تحقيق وتعزيز التنمية في البصرة ، وذلك من خلال استعراض دقيق ومدروس لأهداف المراكز في البصرة لتعميم الفائدة ،فمراكز البحوث في البصرة وغيرها من المحافظات تسهم بدرجة كبيرة في التنمية في ضوء ما تمتلكه من قوى بشرية وكوادر أكاديمية وفنية مدربة مؤهلة لإحداث التغيير ودفع عجلة التنمية ، فضلاً عن الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري للشعب البصري في وقت عصيب يتعرض فيه تاريخنا وثقافتنا للنهب والتزوير. ولا مكان في الوقت الحاضر للمراكز المنعزلة عن المجتمع وحاجاته ومشكلاته ومن المعلوم انه لدينا في البصرة ثلاثة عشر مركزاً تمنح خدمات عالية بمستويات مختلفة. والمراكز هي :

جدول (٢) المراكز البحثية في جامعة البصرة

ت	المركز	الموقع	التاسيس
١	مركز علوم البحار	كرمة علي	١٩٨١
٢	مركز أبحاث البوليمر	كرمة علي	١٩٩٥
٣	مركز الإرشاد التربوي	كرمة علي	١٩٩٤
٤	مركز دراسات البصرة	باب الزبير	١٩٨٩
٥	مركز الدراسات الإيرانية	باب الزبير	١٩٨٥
٦	مركز دراسات الخليج العربي	باب الزبير	١٩٧٤

٧	مركز أبحاث النخيل	كرمة علي	١٩٩٥
٨	مركز الحاسبة	كرمة علي	١٩٧٥
٩	مركز مصادر اللغة	باب الزبير	٢٠٠٤
١٠	مركز طرائق التدريس	كرمة علي	١٩٨٦
١١	مركز التعليم المستمر	باب الزبير	١٩٨٣
١٢	مركز اللغات الحية	باب الزبير	١٩٨٧
١٣	مركز الركن العالمي	باب الزبير	٢٠٠٤

المصدر: من عمل الباحث،استناداً إلى عبد الباسط خليل محمد درويش، التعليم في البصرة،سلسلة معارف البصرة،الجزء الثاني ، الطبعة الأولى،(مطبعة العراق،٢٠١١)، ص٢٢٩-٢٣٠

يرتبط بجامعة البصرة عدد من مراكز البحوث والدراسات التي تأخد مساحة من البحث العلمي وتتنوع بين مراكز بحثية علمية صرفة ومراكز دراسات إنسانية. تهتم مراكز الدراسات بالجانب المحلي والإقليمي مثل :مركز دراسات الخليج العربي ومركز الدراسات الإيرانية ومركز دراسات البصرة وجميعها تقع في مساحة جغرافية متقاربة في مجمع باب الزبير[٢٤].

وتعمل المراكز في إطار ثلاثة مجالات هي : الدراسات والبحوث وخدمة المجتمع وتدريب الكوادر البحثية ، وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث النابع من تطلعات واحتياجات المجتمع وتنظيم الملتقيات الفكرية ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجال الدراسات والبحوث وإعداد الدراسات المستقبلية والإصدرات المتخصصة باللغتين العربية والأجنبية .

ومنذ سنة ٢٠٠٣ تم تغيير مجرى البحث العلمي من أجل تقريبه من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ولانعدامالسبل الكفيلة لتحقيق هذا الهدف انشغلت القطاعات الاقتصادية ببناء جهاز الإنتاج الاقتصادي وظلت تنظيمات البحث العلمي تعاني من مشاكل نتيجة سوء التسيير مما أدى إلى حل هياكل مركزية وتنظيمات بحثية، ولأهمية

دورها العلمي والبحثي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كافة ولتوفيرها قاعدة معلومات تساعد في تقديم الرؤية والدراسة في رصد التنمية وحركتها وتأثيراتها في المجتمع، وكذلك وهو المهم الوقوف على عمل المراكز، وهل حققتتأهدافها التي أنشئت من أجلها ؟ ومن أجل الوقوف على مؤشرات مراكز البحث العلمي في جامعة البصرة ينبغي النظر إلى ما يأتي:

١- الإنتاجية العلمية في المراكز البحثية (مقياس البحث العلمي) :يمثل هذا المؤشر أحد المعايير المهمة التي تساعد ولو بشكل تقريبي على إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي .وتسهم مراكز البحوث في التنمية العلمية والتكنولوجية للبصرة من خلال ما تقدم من كتب وبحوث ودوريات مختلفة إذ إن المتتبع لمسيرة النتاج العلمي البصري يلاحظ التفاوت في حجم المساهمة من مركز بحثي لأخر. وقد بلغت مجموع أعداد أبحاث الخطة البحثية للعام ٢٠١١-٢٠١٢ نحو ٢٦٢ بحثاً وكما يوضحها الجدول أدناه.

جدول(٣) اعداد ابحاث الخطة البحثية لعام ٢٠١١ - ٢٠١٢ موزعة بحسب المراكز

ت	المركز	أعداد البحوث المقترحة	النسبة
١	علوم البحار	١٣٠	% ٠،٤٩
٢	الدراسات الإيرانية	٤٠	%٠,١٥
٣	أبحاث النخيل	٣٤	% ٠،١٢
٤	دراسات الخليج العربي	٤٣	% ٠،١٦
٥	أبحاث البوليمر	٩	% ٠،٠٣
٦	دراسات البصرة	٦	% ٠،٠٢
المجموع		٢٦٢	%١٠٠

المصدر:نظم الجدول استناداً إلى رئاسة جامعة البصرة ،شعبة البحث والتطوير

أما النتاج العلمي للعلماء البصريين في المراكز البحثية المنشور في دوريات محكمة فقد بلغ عدد البحوث المنشورة في المراكز كلها في العام ٢٠١١-٢٠١٢ نحو ٣٦ بحثاً من إجمالي البحوث المنشورة في جامعة البصرة والبالغة ١٩٤ بحثاً للعام نفسه.

جدول (٤) البحوث المنجزة للعام الدراسي (٢٠١١ ـ ٢٠١٢)

ت	المركز	البحوث المنجزة			المجموع
		منشور	مقبول للنشر	غير منشور	
١	مركز علوم البحار	٣٥	٢	٢	٣٩
٢	دراسات الخليج العربي	١٣	٨	١٩	٢٧
٣	ابحاث النخيل	١	١٠	٠	١١
٤	الدراسات الايرانية	٦	٢٨	٠	٢٨
المجموع		٣٦	٤٨	٢١	١٠٥
المجموع الكلي		١٩٤	١١٥		

المصدر: نظم الجدول استناداً إلى رئاسة جامعة البصرة ، شعبة البحث والتطوير

وفي عام ٢٠١٢ قامت المراكز بنشر ١٢٠ بحثاً علمياً وكانت جامعة البصرة التي نشرت ٦١٣ بحثاً في العام نفسهجدول(٥) مقارنة بعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، إذ بلغ عدد البحوث المنشورة للمراكز ٢٧٦ و٨٧٣ بحثاً للجامعة [٢٥]

جدول (٥) البحوث العلمية والتأليف وترجمة الكتب ٢٠١١-٢٠١٢

المراكز	عدد البحوث المنشورة والمقبولة للنشر	عدد البحوث غير المنشورة	كتب منهجية	كتب مساعدة	عدد الكتب المترجمة	مطبوعات اخرى
مركز علوم البحار	٥٠	–	–	–	١	١
مركز أبحاث النخيل	١٢	٤	–	–	–	–
مركز دراسات البصرة	٨	١٩	–	٤	–	٤
مركز أبحاث البوليمر	١٣	–	–	–	–	–
مركز الدراسات الإيرانية	٣٧	–	–	–	–	–
مركز دراسات الخليج	–	٣٤	–	–	–	–

العربي						
المجموع	١٢٠	٥٧		٤	١	٥
المجموع الكلي	٦١٣	٣٢٦	٧٢٣	٦٥٤	٤	١٢

المصدر: نظم الجدول استناداً إلى رئاسة جامعة البصرة ، شعبة البحث والتطوير

يتبين من خلال الجدولأن واقع البحث العلمي في مراكز جامعة البصرة لا يزال واقعًا ضعيفاً، إذ يبدو أن حركة البحث العلمي في البصرة غير موجهة بسياسات مدروسة، ويغلب عليها الطابع الذاتي، فضلاً عن أن غياب التنسيق بين الجهات المنتجة للبحث والجهات المستهلكة له كان أبرز هذه المعوقات، فقد تبين من تحليل النتائج: في الجدول المذكور حصول تحسن وتطور في إنجاز البحوث في المراكز المذكورة.والسبب في ذلك يعود إلىإن المراكز البحثية تعاني من المشاكل التي يعايشها الكثير من الدول النامية ومنها العراق إذ لايمكن الوصول إلى التخطيط السليم للمراكز والوصول إلى مستويات مقبولة دولياً من دون وضع آلية واضحة لضبط البرامج .

على الرغم من الجهود المبذولة من الإدارات والتدريسيين في المراكز البحثية إلا إن البحث العلمي فيها ما زال دون مستوى الطموح فمن خلال مراجعتنا ودراستنا للبحوث الإدارية المنشورة والمقبولة للنشر في المراكز(وهي تمثل عينة البحث) يتضح لنا أن مستوى الإنجاز متدنٍجداً،ويرجع ذلك إلى انحسار التوجه نحو البحث العلمي كهدف قائم بذاته وتحوله إلى مجرد أداة للحصول على الترقية العلمية أو تحسين الدخل أو كليهما في وقت واحد [٢٦] مع العلم أن إنتاجية الباحث في الدول المتقدمة يصل سنوياً إلى (١-٣) بحوث للباحث، بينما في الدول العربية نجد إن الباحث ينتج (٢،٠) بحث سنوياً، إذ إن مجموع البحوث التي يجريها الباحثون في الدول العربية يساوي مجموع البحوث التي تجريها جامعة هارفارد فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن نسبة الإنتاجية العلمية في الوطن العربي تشكل ١٠% من ما هو متوقع.[٢٧].

وقد تبين لنا بوضوح أن الواقع الحالي لنشاط البحث العلمي ،الكتب المنهجية والمساعدة والكتب المترجمة غير مرضي وغير مقبول ولابد من النهوض به وتقديم

المقترحات المناسبة لتحسينه وتطويره.إذإن المتتبع لواقع البحث العلمي في مراكزنا يخلص إلى نتيجة مؤلمة تتمثل في[٢٨] :

أ – هامشية البحث العلمي والمراكز البحثية في هياكل الجامعات العراقية.

ب– قلة فرص التدريب للباحثين في المراكز البحثية داخل الوطن وخارجه.

ت– ضعف المهارات البحثية للعديد من الباحثين في المراكز البحثية.

ث– غياب البيئة الملائمة لتشجيع الباحثين على البحث العلمي في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة.

ح– قلة الإنتاج البحثي للكوادر التدريسية في الجامعات التي تنتمي لها المراكز البحثية.

ج– توقف عقد المؤتمرات القطرية لمراكز الأبحاث العراقية.

خ– قلة المستلزمات العلمية والمادية التي تتطلبها آليات البحث العلمي.

ومن الجدير بالذكر أن المراكز البحثية تقوم بنشر الدراسات التي ينفذها باحثوها،أو التي تصله من المفكرين والباحثين من خارج المركز، عبر إصداراتها المختلفة مثل:

أ –مجلة وادي الرافدين في مركز علوم البحار

ب مجلة دراسات الخليج العربي في مركز دراسات الخليج العربي

ت مجلة دراسات البصرة في مركز دراسات البصرة

ث مجلة الدراسات الإيرانية في مركز الدراسات الإيرانية

ج مجلة البصرة لابحاث نخلة التمر في مركز أبحاث النخيل

ح شؤون بصرية في مركز دراسات البصرة

ج جريدة مداد في رئاسة الجامعة قسم الإعلام

يعد البحث العلمي الركيزة الأساس في الدراسة الجامعية وتقع عليه مسؤوليات التطوير والتغيير الحضاري والاجتماعي في المنطقة وذلك من مبدأ أن مهمة الجامعة لا يجب أن تكون منصبة على تخريج طلبة أكفاء في اختصاصاتهم وإنما الاعداد للبحوث لتغطية كفاءاتهم في مجالاتهم العلمية منها والإنسانية. بما توفرة تلك الجامعات من إمكانيات تطرحها مناهج تعليمها بين حين وآخر[٢٩].لأن التطور العلمي لا يأتي إلا من خلال الأبحاث العلمية الرصينة وتطويرها من خلال مراكز الأبحاث العلمية

الرصينة كونها هي التي تنتج العلم[٣٠] ومن المعروف أن مراكز البحث العلمي في الجامعة ينبغي أن تكون الرديف المساند إن لم يكن لها الدور الأكثر فعالية في تطوير أساليب البحث العلمي الذي يعود على خدمة المجتمع وعلى سياسة التنمية الاقتصادية بالإيجابيات المتعددة،لكن أين مراكز البحث الجامعي في البصرة من هذا؟

٢- القدرات البشرية العلمية والتقنية العاملة في المراكز البحثية : يمثل هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة في تقويم مسيرة التطور التكنولوجي وذلك لسببين رئيسين.أولهما الجهد المبذول في البحث والتطوير هو الذي يحدد مستقبل تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية وثانيهما إن هذا النشاط يعكس لنا وجود نقل حقيقي عمودي للتكنولوجيا قوامه الإمكانات الذاتية ومن أجل التعرف على جوانب هذه المؤشر، نرجع إلى تقرير رئاسة جامعة البصرة الذي بيَن أن عدد العلماء البصريين المشتغلين في البحث والتطوير لا يمثل سوى ١٣% من إجمالي عدد أعضاء الهياة التدريسية في جامعة البصرة ، وهذه النسبة تبدو ضئيلة بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول المتقدمة .

جدول(٦) اعداد الباحثين المشتغلين في البحث والتطوير في البصرة لعام ٢٠١٤-٢٠١٥

المراكز	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	استاذ	المجموع
مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٢١	٢٠	١١	٣	٥٥
مركز علوم البحار	٤٢	٤١	٣٤	١٣	١٣٠
مركز أبحاث النخيل	١٤	٩	٢	–	٢٥
مركز ابحاث البوليمر	١٦	٥	٣		٢٤
المجموع	٩٣	٧٥	٥٠	١٦	٢٣٤
%	١٦	١٢	١٢	٨	١٣
المجموع الكلي	٥٥٥	٦٢٢	٣٩١	١٨٠	١٧٤٨

المصدر:نظم الجدول استناداً إلى رئاسة جامعة البصرة ،شعبة البحث والتطوير

ومن أجل التعرف على الأرقام التفصيلية لأعداد الباحثين على مستوى الشهادة نلاحظ الجدول (٧)

جدول (٧) الملاك التدريسي للمراكز بحسب الشهادة ٢٠١٤-٢٠١٥

المراكز	بكالوريوس	دبلوم عالي	الماجستير	الدكتوراه	المجموع

مركز علوم البحار	٢٢٢	٣	٨	٥١	٢٨٤
مركز أبحاث النخيل	٣٥	–	٢٠	١١	٦٦
مركز دراسات البصرة والخليج العربي	٩٥	–	٢٣	٣٤	١٥٢
مركز البوليمر	٢٧	–	٢٠	٤	٥١
المجموع	٣٧٩	٣	٧١	١٢٠	٥٥٣

المصدر :نظم الجدول استناداً إلى بيانات رئاسة جامعة البصرة ، شعبة البحث والتطوير

ولغرض التعرف على توزيع الباحثين المشتغلين في البحث والتطوير بحسب الدرجات العلمية نرجع إلى الجدول(٧) ومنه نلاحظ أعداد حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير المشتغلين في البحث والتطوير في البصرة لعام ٢٠١٤-٢٠١٥.

فجامعة البصرة لم تعط للبحث العلمي الاولوية في سياستها التنموية.علىالرغم من أن العالم المعاصر بحاجة إلى الطبيب الباحث والمهندس الباحث ...إلخ لإعادة إنتاج ونشر المعرفة من خلال مؤسسات علمية رصينة ألحقت بها غالباً ما تسمى بمراكز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية.فضلاً عن تلك المراكز هناك المراكز الاستشارية التي تقدم استشارات في مجال تخصصها سواء أكانت طبية، أم هندسية، أم معلوماتية ...الخ ،إذ تهدف مراكز البحوث والاستشارات الفنية والاقتصادية إلى توفير الوسائل والخدمات اللازمة لتشخيص وإنجاز البحوث العملية التطبيقية منها والأكاديمية وكذلك الاستشارات الفنية والاقتصادية التي ترد إليه من القطاعات كافة وفي المجالات كافة . كما يهدف المركز إلى استثمار خبرات أعضاء هيئة التدريس في المراكز وإمكانيات المراكز المادية من مختبرات ومعامل في خدمة المجتمع[٣١] والجدول (٨) يوضح عدد تلك المكاتب في البصرة

جدول (٨) اهم المكاتب الاستشارية في جامعة البصرة

ت	اسم المكتب الاستشاري	الكلية
١	المكتب الاستشاري الهندسي	الهندسة

	المكتب الاستشاري لكلية لطب البشري العام	كلية الطب
٢	الاستشارات والخدمات البيطرية	الطب البيطري
٣	مكتب الاستشارات البحرية	مركز علوم البحار
٤	المركز الاستشاري الزراعي	الزراعة
٥	المركز الاستشاري القانوني	القانون
٦	الاستشارات الإدارية والمحاسبية	الادارة والاقتصاد
٧	استشارات نظم المعلومات والحاسبات	مركز الحاسبة
٨	الاستشاري للغات الحية والترجمة	كلية الاداب
٩	الاستشارات الرياضية	كلية التربية الرياضية

المصدر: نظم الجدول من قبل الباحث

ولعل الهدف الأسمى من هذه المكاتب هو خدمة المجتمع والأخذ به إلى مصاف المجتمعات المتقدمة لمواكبة مراحل التنمية في مختلف المجالات.أما دور المراكز البحثية فيما يخص إقامة المؤتمرات والندوات فيبينها الجدول الآتي:

جدول(٩) دور المراكز في اقامة المؤتمرات والندوات للعام الدراسي (٢٠١١ ـ ٢٠١٢)

المركز	المؤتمرات	الندوات	ورش عمل	الحلقات الدراسية
مركز أبحاث النخيل	-	٢	-	١٠
مركز دراسات البصرة	١	٣٢	-	-
مركز دراسات الخليج العربي	-	٥	-	-
مركز أبحاث البوليمر	-	٢	-	-
مركز دراسات الإيرانية	-	٥	-	-

المصدر : استخرج الجدول استناداًإلى رئاسة جامعة البصرة، شعبة البحث والتطوير

صفوة القول إن مراكز البحث العلمي في خطر. فإلى جانب هذه الأرقام غير المشرّفة، فإن العراق ليس فيه قاعدة بيانات عن النشاط العلمي الجاري، وليس هناك قاعدة بيانات عن هذه المعاهد أو المراكز والهيئات التي تفعل البحث العلمي، وليس

هناك وسائل مناسبة أو متوفرة بيسر لنشر النتائج التي يتوصل إليها العلماء أونشر خبراتهم. وليست هناك وسائل مباشرة وفاعلة لنقل الخبرة إلى المؤسسات الصناعية العراقية، أو مكاتب الاستشارات، أو شركات المقاولات العراقية وانظر إلى (هجرة الأدمغة العراقية) وتأثيراتها الكبيرة على عملية التنمية العراقية، ولا سيما ما تسببه من خسائر مادية وعلمية للعراق.

إن هدف هذا البحث هو تجاوز القدر الأعظم من الأدبيات الوصفية والسردية في مجال معالجة سؤال مهم ، وأن كان يقابل بتجاهل متواصل ، وهو هل هناك أهمية للمراكز البحثية هذه؟ وللأجابة عن هذا التساؤل الذي يبدو مباشراً ولكنه في الواقع سؤال إشكالي ،فأنني بحثت تجارب واقع المراكز في جامعة البصرة التي أضحت فيها المراكز أكثر حضوراً ، ولكن دورها في عمليةالتنمية يعد أقل بروزاَ . ويرتكز رأيي بشكل أساسعلىأن المراكز في جامعة البصرة كان لها في بعض الفترات دور مهم في التنمية وتحديد أولويات السياسة وخيارات صنع السياسة على سبيل المثال، نجد أن العديد من المراكز البحثية ومنها مركز علوم البحار، كان له أدوار نشطة، إذ أن المركز قدم الكثير من الدراسات والبحوث منذ تأسيسه عام ١٩٧٤ والمتعلقة بمراقبة البيئة المائية لشط العرب والأهوار والمياه البحرية فضلاً عن تقديمه التقارير للمنظمات الإقليمية والدولية التي اعتمدت كأساس لإصدار قرارات وتقييمات دولية في ضوء تلك التقارير فضلاً عن مهام أخرى تتعلق بمراقبة الثروة البحرية في العراق.

نجد هنا أنه على الرغم من وجود فلسفة وأهداف لمراكز الدراسات والبحوث في الجامعات في البصرة، ووجود أقسام ، فان إنتاجنا العلمي ومساهمتنا لا يرقي لمستوى الأمم الأخرى ،من هنا وبناء على ما تقدم ندرك أنه لا يمكن ان نتصور حدوث تنمية ما في محافظتنا دون أن يتم التغيير المنشود للمجتمع في اتجاه العلم والتكنولوجيا ، الذي يجب أن تقود دفته جامعاتنا ومراكزنا ، وأن يكون هناك تناسق وتناغم بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية، إذا إن التنمية اليوم تفرض ضرورة التحول الفكري للمجتمع نحو الروح العلمية والتكنولوجيا . يعد البحث العلمي أحد أهم الركائز لتحقيق النمو والتنمية وتقدم الأمم ،وهذا ما سلكته جامعات الدول المتقدمة في أنشطتها كافة،وتخلفت عنه معظم جامعات العراق،وكان

سبباً في اتساع الهوة العلمية والتكنولوجية.[٣٢] وتؤكد الحقائق والبيانات الإحصائية أن مشكلة الموارد في العراق(مصطنعة) بل أن الإهمال للموارد وسوء استخدامها والإسراف في حب الذات، كان السبب الرئيس وراء الأزمات التي تعصف بالعراق.وان القول بأن المسئولين وصناع القرار الاقتصادي في العراق يعملون اليوم على بناء دولة مدنية حديثة لها وزنها الإقليمي والدولي ، وبنائها المؤسسي الداخلي الفاعل، يتطلب منهم ربط الأقوال بالأفعال من خلال تهيئة المقدمات الصحيحة لتحقيق هذا الهدف ، ومن أبرز هذه المقدمات تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في هذا البلد، والارتقاء بسياسة البحث والتطوير لتكون مناظرة لمثيلاتها في البلدان المتقدمة

المبحث الثالث :تحديات ومعوقات مراكز البحث العلميوسبل تنميتها

اولاً : تحديات مراكز البحث العلمي: إن هذا الاستعراض الموجز لواقع مراكز الأبحاث والدراسات يقتضي من المسئولين وصناع القرار اتخاذ خطوات جدية لمعالجة السلبيات الموجودة، وترسيخ الايجابيات للنهوض بدور هذه المؤسسات الحيوية في عملية صنع القرار في جامعة البصرة فمراكز البحث تعد مسالة محورية في عملية التطوير الاقتصادي بالرغم من مرور قرابة ربع قرن من المجهود البصري في ميدان إقامة مراكز للأبحاث العلمية ، إلا أننا نجد أن دور البحث العلمي، في تنمية الاقتصاد مازال بسيطاً والسبب يرجع إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من فاعلية البحث العلمي والتطوير في عملية التنمية ،يمكن إيجازها بالآتي :

١-التمويل والاستقلالية المالية لمراكز البحوث

يعد التمويل من أكثر المشكلات إلحاحاً وأهمية لدى الباحث وقد لا يستطيع عدد كبير من الباحثين الحصول عل التمويل للازم للبحث لاسيما إذا ما تتطلب الأمر القيام بعدد كبير من الخطوات الطويلة والصعبة قبل الحصول على التمويل[٣٣].

من الحقائق المؤلمة جداً أن قدرة المراكز البحثية على طرح أفكارها بفاعلية تعد مقيدة بضعف تمويلها. ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى أن المراكز تملك فرصاً أكبر في

التأثير على السياسة العامة، غير أن ضعف الموارد لايزال يشكل عقبة كأداء لدى أغلبية هذه المراكز[٣٤].

يمكن القول إن من أهم معوقات البحث العلمي قلة الميزانيات المخصصة لهذا النشاط الحيوي وبخاصة في العراق إذ تفتقر مراكز الدراسات إلى الدعم المادي عموماً ،إذ لا توجد ميزانية مستقلة للمراكز، وميزانيتها لا تكفي لتغطية احتياجات المراكز أو أداء نشاطها العلمي بشكل سليم[٣٥] فضلاً عن افتقارها للدعم المعنوي منها:عدم اهتمام المسؤلين بأهمية المراكز البحثية ودورها في تطوير العملية البحثية، ولم يتمتع باحثو المراكز بأي نوع من الإيفادات، وافتقار المكتبة للمصادر المتخصصة لعدم وجود الدعم المادي .

وقد عملت الكثير من الدول المتقدمة على تخصيص ميزانيات كبيرة للبحث العلمي بوصفه محوراً أساسياً للتنمية والتطوير في مختلف المجالات وعلى سبيل المثال: نجد أن الدعم الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية لنشاطات البحث العلمي في الميزانية العامة الفيدرالية من منتصف القرن الماضي إلى عام ٢٠٠٤ تطور من (١،٥)% الى (٢،٥%) في العام المذكور فقد بلغ في تلك السنة الأخيرة المذكورة ما مقداره (٥،٦) مليار دولار، وفي اليابان بلغ الصرف على البحث ما مجموعة(١٨،٤٦٣) مليار في السنة المالية ٢٠٠٦ بزيادة بلغت (٣،٥%) عن السنة التي سبقتها. ومن المؤشرات المهمة التي تعتمد في مدى اهتمام الدول بالبحث العلمي في الميزانيات نسبتها فيما يسمى الناتج القومي الإجمالي فقد بلغ حوالي (٥،٦%) في عام ٢٠٠٤ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وألمانيا[٣٦]، بلجيكا والنمسا والمملكة المتحدة وهولندا والنرويج مثلاًتخصص ما يتراوح بين ٤،٩% و٨،٣% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم [٣٧] في حين لم يتجاوز(٠٢%) في مجمل الدول العربية ، أما ما ينفق على البحث العلمي في الوطن العربيفه وإنفاق ضعيف جداً،(يقل عن ١%)[٣٨] ولا يمكن مقارنته بما تنفقه الدول الكبرى .

إذ يلاحظ أن من أسباب زيادة الدعم المالي للبحث العلمي في الدول المتقدمة مساهمة النشاط الخاص في نسبة كبيرة من هذا الدعم. فنرى مساهمة النشاط الخاص

في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تخصيصات البحث والتطوير بلغت (٥٠%) وفي اليابان (٦٤%) و(٥٥%) في ألمانيا[٣٩].

والبصرة معنية بوضع خطة خمسية وهذه الخطة أولت اهتماماً رئيسياً بموضوع البحوث فالعراق في الوقت الحالي يصرف أموالاً طائلة في مجال البحوث ولكنها من دون جدوى أي لا يتم الاستفادة منها، والمهم في قضية البحث العلمي أن هذه الخطة تضمن إن البحوث تصب في المصلحة المباشرة في الإنتاج والاقتصاد بمعنى أنه لايمكن للبحث أن يمول إذا لم تتم الاستفادة منه بصورة مباشرة[٤٠]. ولهذا يتطلب من القائمين على مراكز البحث العلمي مواجهة المشكلات بروح إيجابية من دون السقوط في السلبيات أو الاحباط.فالروح العلمية الايجابية هي التي تضع يدها على الاخطاء لتجاوزها، وهي التي تفجر الطاقات الكامنة لدى الباحثين ،وهي التي تبني المجتمع والحياة .هي وحدها تخلص البحث العلمي من أن يبقى مجرد كتابة على سطح الماء[٤١].

فمراكز البحث العلمي تتطلب التمويل والإنفاق المستمر ، لتمويل البحث والتطوير ولاسيما تلك البحوث التي تحل مشاكل التنمية في مجتمعنا بعد دراستها وتشخيصها بحيث تكون الفائدة للمجتمع برمته كل ذلك ينعكس بشكل مباشر في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية،ولكن الملاحظ أن هذا الرصيد في الموازنة ضئيل جداً لعدم احتوائه لكافة جوانب البحث العلمي ومتطلباتهفي جامعة البصرة،فهذه الجامعة بحاجة إلى المختبرات والمعامل،والمكتبات الكبيرة وإصدار المجلات العلمية والإعداد للمؤتمرات وندوات وورش عمل داخلية تتناول دراسة المشكلات المختلفة لبيئة المجتمع البصري.

٢-ضعف المعلومات وعدم توفر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة: حتى يتسنى للباحثين استخدامها، وعدم توفر مصادر للمعلومات والبيانات العلمية حديثة المصدر، يضاف إلى ذلك الافتقار إلى الكتب والدوريات لاسيما منها تلك التي تتعلق بدراسة القضايا المعاصرة

من الامور التي تساعد على تسهيل مهمة مراكز البحث وتطورها ظهور المخترعات والابتكارات الحديثة ومن بينها أجهزة وشبكات الاتصال الحديثة والمتطورة .وقد توفر كل ذلك للباحث الحصول على البيانات الدقيقة والمناسبة والسريعة والصحيحة وتحليلها

ومعالجتها بحيث يمكن الوصول بوساطتها إلى معلومات موثوق بها ويمكن استخدامها في مجالات البحث وفي اتخاذ القرارات المناسبة[٤٢] ولكي تسهم التكنولوجيا الحديثة مساهمة فاعلة لابد من أن تقوم المراكز البحثية بتوفيرها بحيث تكون في متناول أيدي الباحثين ومن بينها:

أ -اجهزة الحاسوب الحديثة

ب برامجيات الحاسوب المختلفة

ت خطوط الانترنت (Internet) لتبادل البيانات والمعلومات بين الباحثين

وهناك عدد من المشاكل التي تجابه الباحث وكذلك المراكز الالكترونية والمكتبات الحديثة عند استقدامها الوسائل التكنولوجية الحديثة من بينها[٤٣] .

أ -ضعف البنية التحتية (Infrastructure) في المراكز البحثية وينطبق ذلك على الأجهزة والمعدات المناسبة والبرامجيات الفعالة وشبكات وتقنيات الاتصال .

ب عدم توفر البيئة التكنولوجية المناسبة والمستلزمات البشرية .

ت -الافتقار إلى المقاييس(Standards) الموجودة للتعامل مع المصادر الالكترونية .

ث -مشاكل حقوق التأليف ومشاكل الاستشهادات المرجعية للمصادر الالكترونية

ج -الصعوبات والحواجز اللغوية

وتشكل التكنولوجيا الحديثة اليوم جزءاً من تكاليف البحث العلمي مما يتطلب استثمارها بشكل فاعل وكفوء من الباحثين والمؤسسات البحثية ويمكن تحقيق ذلك بوسائل عدة من بينها:

أ -تدريب الباحثين على استخدامها بكفاءة وفاعلية

ب -تبادل الخبرات في استخدامها وصيانتها على المستوى الداخلي والخارجي للمراكز البحثية

ت -تهيئة وإعداد العناصر البشرية الفنية لغرض إدامتها وصيانتها وتشغيلها وتطويرها.

ث -متابعة التطورات في مختلف مجالات التكنولوجيا الحديثة واستخدامها علمياً

ج -وضع الخطط والبرامج التي تعمل على استثمارها بشكل اقتصادي وفعال.

٣- **غياب الأساليب والتسهيلات الإدارية الحديثة** :تعد الإدارة اليوم من الأنشطة الحيوية والمهمة والمطلوبة في مختلف جوانب الحياة وتشكل النظم والأساليب والتسهيلات الإدارية الحديثة عاملاً مهماً وضرورياً في تفعيل نشاط البحث العلمي وتطوره ويقع على عاتق إدارة المركز البحثي التخطيط لنشاط البحث العلمي وتنظيمه وتوجيهه ومتابعة وتوفير التسهيلات المطلوبة لإنجازة وتطويره. ومن الأمور المهمة التي يجب أن تقوم بها إدارة المركز البحثي لغرض إنجاز مهمة البحث العلمي.

أ -وضع الخطط الفعالة للبحث العلمي وإعداد البرامج لتنشيطالبحث وتطويره.

ب -تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في مجال البحث العلمي ووضع البرامج التدريبية المناسبة والعمل على تنفيذها.

ت -وضع برنامج كفوء وفعال لتحفيز الباحثين

ث -وضع نظم وآليات إدارية فعالة ومبسطة وشفافة في مجالات تنفيذ البحوث وتقويمها ونشرها.

ج -مد جسور التواصل والتنسيق بين المراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المختلفة بهدف توظيف البحوث العلمية في تنمية المجتمع

ح -إشاعة روح البحث العلمي واخلاقياته والتاكيد على العمل الجماعي

من المتعارف عليه في الجامعات الأوربية والأمريكية واليابانية أن الإدارة الجامعية ينبغي أن تكون في ضمن شروط محددة في مقدمتها الشهرة العلمية في نشر البحوث المرموقة في مجال الاختصاص(chanceller) يتم انتخابه من الأكاديميين على وفق شروط محددة في مقدمتها شهرته العلمية في نشر البحوث والدراسات المرموقة في مجال اختصاصه .

فمراكز البحث العلمي تحتاج إلى جهاز إداري بشري متقدم ومدرب كي يدير أعمالها بكفاءة لا تعرقل عمل العلماء العاملين والباحثين الذين يجب تخصيص وقت أكثر لفراغهم لإجراء بحوثهم ودراساتهم.فمثلاً كتاب تسهيل مهمة يستغرق أكثر من

ثلاثة أسابيع لاصداره وهو كتاب بسيط لا يعني شيئاً سوى أنه يسهل مهمة الباحث في دوائر الدولة فعمل الباحثين لا يتحمل التعقيدات البيروقراطية أو الاجراءات المكتبية الطويلة والعقيمة والمعقدة. فأي باحث لا يستطيع الوصول إلى الابتكار والأمن إلا من خلال تظافر الجهود في جو علمي حر إداري خلاق بعيداً عن عقبات المال والسيطرة المركزية والسياسية.

تتطلب عملية توفر المعلومات لأغراض البحث العلمي أهتماماً كبيراً من الجهات المعنية، ودعمه حتى يتمكن الباحثون من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لإجراء البحث العلمي، وهذا يتطلب الإعداد الجيد والدقيق للبيانات والمعلومات بصيغ حديثة تتناسب وطبيعة العمل العلمي ومتطلباته من أجهزة الحاسبات المختلفة والأدوات الإحصائية الملائمة والاشتراك في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) الذي ييسهل كثيراً عمليات البحث العلمي المتواصلة وكذلك توفر المصادر العلمية الحديثة، وإغناء مكتبات الجامعة بما ينشر حديثاً من كتب ودوريات ومجلات ، وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالنشر العلمي الذي من شأنه زيادة التفاعل والاطلاع للباحثين، فضلاً عن أن البحوث المنشورة تخضع للتقويم الأكاديمي وهذا يؤدي إلى تعزيز حركة البحث العلمي وضمان نجاحها ومن ثم سيكون لها الأثر الايجابي لزيادة قدرة الموارد الاقتصادية.

٤- **قلة الوعي بالبحث العلمي:** فالمفروض أن تتحول الجامعات وكبار المفكرين والباحثين بها إلى منتجين للأفكار والنظريات في مجال البحث العلمي، والمؤسسات الاقتصادية والسياسية .

٥- تهميش المسؤولين لدور المراكز البحثية والتقليل من شأنها(خاصة مراكز البحث المحلية) واعتبارها أقل من أن تقدم مشورة أو توصية مؤثرة ، ومن ثمّ تحجيم مكانتها ودورها في التنمية الاقتصادية .

٦-قلة عدد المراكز البحثية فعدد المراكز البحثية في البصرة أقل بكثير من حاجات المجتمع ، فالعدد ضئيل جدا من حيث الكم ، ومن حيث التمويل.

٧-غياب السوق ودور النشر

فالمراكز البحثية في البصرة على الرغم من قلة إمكانياتها وقدراتها، إلا أنها تنجح في إصدار بحوث ودراسات وكتب وروايات تتناول مشاكل وهموم البصريين والوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد لكن للأسف معظم هذه الدراسات لا تطبع ولا تجد طريقها إلى الاسواق العربية ولا إلى البيوت العربية وهذه الإشكالية خيبت آمال كثير من الكتاب والباحثين البصريين وبالتالي ينبغي للموسسات الإعلامية ودور النشر أن تعيد النظر في قراراتها من أجل الإسهام في تنمية تلك المراكز البحثية.

ثانياً : مقترحات لتفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية التنمية

لا يمكننا الحديث عن الارتقاء بالإمكانات والمخرجات من دون تهيئة بيئة محلية خصبة ، وإشاعة ثقافة البحث العلمي لدى المسؤولين

١ -إعادة النظر في ارتباطها الإداري والتنظيمي، ودورها في التنمية، وتحليل السياسات، ومستوى مساهمتها في معالجة قضايا المجتمع، ومواكبة التغيرات المتلاحقة التي يعيشها العالم في مجالات اختصاصها.

٢ -**التنسيق بين مراكز البحث والتطوير العراقية والعربية والعالمية:** هو المفتاح الأساس لديمومة استمرار تلك المراكز في نجاحها وتطورها من خلال توفير الجو الحر الذي تستطيع فيه المراكز أن تنتج وأن تطور بحوثها.وعلى الحكومات أن تقدم وبإشراف من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتجيات وخطط فعالة لتنمية الحوار ومد جسور التواصل والتعاون العلمي والبحثي بين المراكز العراقية فيما بينها وبين المراكز العالمية من جهة أخرى خدمة للارتقاء بالمراكز كالبحوث المشتركة لاسيما في مجالات العلوم الحديثة ومساهمة أساتذة من تلك المراكز العالمية في الإشراف المشترك. ولجان المناقشة ونقل المحاضرات في الدوائر المغلقة . أو دعم تجربة جامعة البصرة في هذا المجال.

٣ -**رفع مستوى مساهمة القطاع الخاص** في مجالات البحوث العلمية والتقليل من التركيز على المؤسسات الحكومية التي تعاني في الغالب من البيروقراطية

٤ -**تشجيع نظام الفرق البحثية** work-team**في عملية البحث العلمي،** دعم وإقامة أجهزة البحث العلمي وأجهزة البحث المساعدة على المستوى البصري لتأخذ على عاتقها المساهمة في التخطيط والتنسيق في توفير وسد احتياجات

البصرة من الكفاءات العلمية والخبرات. لاسيما أن العديد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد يحتاج إلى تضافر جهود حشد من العلماء المتخصصين في ميادين مختلفة . وتشكل معالجة الآثار البيئية ومشكلة التصحر والمياه خير مثال على ذلك .

٥ -**الإعداد الجيد للباحثين:** وهذا عنصر لا يقل عن العناصر السابقة،فالباحثون يؤثرون إلى حد بعيد في تطوير وتنمية الموارد الاقتصادية من خلال اختيارهم للموضوعات المطروحة قيد البحث.إذ إن توفر الصفات أو غيابها له انعكاساته الايجابية أو السلبية على طبيعة النشاط الذي يقومون به،ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها الباحثون،الذين يضطرون للتضحية بمتطلبات العمل العلمي،والسعي وراء أشكال العمل المختلفة بعيداً عن متطلبات التنمية،والإعداد الجيد للرأسمال الفكري.

٦ -**تشجيع الباحثين النشر في المجلاتوالدوريات العالمية** : وذلك من خلال :

أ –تحفيز الباحثين العراقيين على إنشاء مجلات ودوريات علمية على وفق المعايير العالمية

ب -منح شهادات تقديرية أو مالية للباحثين العراقيين الأكثر أصالة إليهم.

ح -تخصيص جوائز مالية للباحثين العراقيين الذين يستطيعون النشر في أرقى المجلات والدوريات المعتمدة عالمياً.

خ -التأكيد على توسيع الاشتراك في المجلات العلمية والكتب المنهجية من خلال المكتبة الافتراضية العراقية ومفاتحة الجامعات لإدراج الدوريات والكتب التي تحتاجها في المراكز لتوسيع الاشتراك في المكتبة الافتراضية

د –تشجيع تأليف الكتب الجديدة من خلال إعادة النظر بشروط التأليف وجهة الطبع وحقوق المؤلف.

س– وأخيراً العمل على زيادة حجم التعاون الدولي في مجال البحوث، من خلال اتفاقيات تبادل المعومات والخبرات في المجالات العلمية والتكنولوجية المتنوعة،

بالاستفادة من مصادر المعرفة الالكترونية المتاحة على شبكة الانترنت، وكذلك من خلال اقامة المشروعات البحثية المشتركة مع الجهات الدولية[٤٤].

٧ -**رفع جودة الابحاث العلميةوتحسينها:**لا يمكنلمراكزنا أن تسهم في عملية التنمية إلا بتفعيل آليات عملها البحثي، نحو الاهتمام بقضايا ترتبط بالتنمية، عبر دراسات ميدانية لأنشطة المؤسسات في قطاعات الصناعة والزراعة وقطاعات الاستخراج وتوليد الطاقة ، وقطاعات الصحة والتربية والخدمات، وغيرها ، وتقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات للإستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية وتحسين آلية العمل والنشاط التنموي .

بهدف ربط المراكز بالتنمية لجأ العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية إلى توجيه الطاقات العلمية في المراكز والمؤسسات العلمية من خلال تجمعات علمية صناعية يتوفر فيها المكان المناسب لربط أبحاث الجامعات والمؤسسات العلمية بالتطبيقات الصناعية. وهذا النوع من الإرتباط بين الجامعة ومؤسسات التنمية هو ما تتطلبه المصانع والوزارات من دراسات لربط وتحديث تلك المصانع أو الزراعة أو الخدمات ، باستخدامات التكنولوجيا ، هذا هو المجال الخصب الذي يعوّل عليه حين تخضع هذه المنشآت الصناعية للتجديد والاختراع أو الابتكار لاحقاً.وأن تكون مراكزنا بالفعل همزة الوصل بين مكونات المجتمع وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية من خلال الآتي : [٤٥]

أ -تنظيم العلاقة مع المؤسسات من خلال عقد اتفاقيات التعاون العلمي وإيجاد مكتب للتنسيق بين المراكز والمؤسسات.

ب إنشاء مركز لتسويق النشاط البحثي للجامعة ونتائجها إلى المؤسسات.

ت إيجاد سبل لخدمة المجتمع عن طريق إنشاء المراكز الاستشارية أو تزويد المجتمع بالمنتجات الصناعية أو الزراعية أو القيام بالندوات والمؤتمرات العلمية والإنسانية وغيرها من النشاطات التي تقرها المراكز

ث عقد ندوات واجتماعات دورية بين مؤسسات البحث والتطوير والصناعات التيتسهم بدورها في زيادة فرص التعاون وبلورة إمكانية الاستفادة من نتائج المشاريع محلياً وكدلك دراسة سبل تذليل العقبات التي تحول دون الاستفادة من هذه النتائج وتأكيد أهمية هذا الجانب على المدى الطويل.

ج اشراك القطاعات الصناعية في المشاريع ذات الطبيعة الصناعية التي تمر في دور التجارب النمطية .

ح ربط البحوث المتعلقة بالقطاعات الصناعية مع خطط معاهد البحث والتطوير .

خ إنشاء مراكز داخل معاهد البحث والتطوير لتسهيل عمليات الاتصال والتشابك مع قطاعات الإنتاج .

ذ- حرص المؤسسات الصناعية على تكثيف اتصالاتها بمؤسسات البحث والتطوير وذلك لتحقيق الاستفادة المرجوة من نتائج الأبحاث.

الهوامش

(١) دونالد ابلسون،هل هناك أهمية للموسسات البحثية ؟ تقويم تاثير معاهد السياسة العامة، الطبعة الاولى (ابو ظبي ، الامارات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص١٥ .

(٢)المصدر السابق، ص٢٣.

(٣).د.سامي مهدي صالح ، بين التأصيل والتهميش ،مجلة الأفاق الجديد جامعة ديالى ، مركز أبحاث الطفولة والأمومة ،العدد ١٢ كانون الأول ٢٠٠٧ ، ص١٧.

(٤) د. سامي محمد ملحم ،مناهج البحث في التربية وعلم النفس،الطبعة السادسة (عمان ،دار المسيرة ، ٢٠١٠) ص٢٤

(٥) د. ربحي مصطفى عليان،د. عثمان محمد غنيم، اساليب البحث العلمي الاسس النظرية والتطبيقية ، الطبعة الثانية (عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع،٢٠٠٨)، ص١٩.

(٦) نائل حافظ العواملة، اساليب البحث العلمي، الاسس النظرية وتطبيقاتها في الادارة، الطبعة الاولى (عمان ، مكتبة احمد ياسين ، ١٩٩٥)، ص١٣.

(٣)Mcmillan, James H.,Schumacher,sally. Research in education A conceptual introduction , 5thed,U .S., Addisson Wesley longman , inc,. 2001,p9.

(٨) سامي محمد ملحم ،مصدر سابق، ص١٧.

(٩) د.علي بن محمد زهيد الغامدي ،إدارة الموارد البشرية ودورها في التطوير الإداري،المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات،بحوث وأوراق عمل ندوة الاتجاهات الحديثة في التطوير الإداري وتحسين جودة الأداء المؤسسي،طنجة،المملكةالمغربية،ابريل ٢٠٠٩، ص٢٠.

(١٠) نوزاد الهيتي، البحث العلمي والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي– نظرة أولية، مجلة افاق اقتصادية ، أوراق العمل غرفة التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة مركز البحوث والتوثيق،المجلد ٢٠، العدد ٧٧، ١٩٩٩، ص ١٤٢.

(١١) دونالد ابلسون، مصدر سابق، ص١٧

(١٢)عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم د.،الطبعة الثالثة(عمان،دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٩٦.

(١٣) د. عامر خضير الكبيسي ،بحوث اساتذة الجامعات : الواقع والتطلعات ،المجلة العربية للدراسات الامنية التدريب،جامعة نايف للعلوم الامنية ، العدد ٥٥، ٢٠١٢، ص٢٨٥.

(١٤)عبد الجليل مصطفى ،أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية، فيمؤتمر استراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ ٢١ المنامة (٢٠٠٧)

(١٥) جواد الحمد، برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، ٢٣-٢٤/١١/٢٠٠٥، منشورة على الرابط:

http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html

(٣)he li،theroleofthinktanksinchineseforeignpolicy",problemsofpost-communism, (mar/apr 2002)p33.،.n2,vol 49

(١٧)اسيل عبد الرزاق رشيد ، نبا نعيم مهدي الجامعة ، تحليل واقع التربية والتعليم في العراق باستخدام طرائق التحليل العنقودي (دراسة مقارنة) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠١١، ص ١٩٤.

(١٨) د. نزار كاظم صباح ، انسجام كريم وحيد ،امكانات السياسة الانفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٢) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد ١٤ ، العدد٤ ، ٢٠١٢، ص ٢٠٣ .

(١٩) هزار صابر أمين،مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجيةwww.alfcdrs.com

James. G .McGann)dir2011(GlobalGoToThink ،TanksReportand ، PolicyAdvice The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p .16.

(٢١) إبراهيم خليل العلاف، العولمة ومسؤولية تجديد وظائف التعليم العالي العربي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (١٧)،٢٠١٠، ص ١٩.

(٢٢) محمد السعيد إدريس، مستقبل دور مراكز الدراسات والمعلومات الوطنية والقومية في الصراع حتى عام ٢٠١٥م، ينظر الرابط الآتي:

http://www.mesc.com.jo/final%20seminar/Sim-05-03-03.htm

(٢٣) د.عبد علي كاظم المعموري خلفية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،مجلة حوار الفكر السنة الرابعة، العدد السادس، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، ٢٠٠٨ ، ص٤٦.
(٢٤) د. نجاة عبد الكريم عبد السادة ، مراكز دراسات جامعة البصرة بين الواقع والطموح، مجلة دراسات البصرة ، السنة الرابعة، العدد ٧ ، ٢٠٠٩، ص١٥٩-١٦٠.
(٢٥) استخرجت القيم استناداً إلى بيانات رئاسة جامعة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة .
(٢٦) د. جواد كاظم لفتة الكعبي، تراجيديا علم الإدارة في العراق، - منهجية البحث العلمي الأكاديمي، الندوات والحقات النقاشية للعام الدراسي ، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، ١٠- كاون الثاني ، ٢٠١٣ ، ص٢٦.
(٢٧) د. علي البومحمد ، د. سميرة البدري، واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي ، الاسكوا ، ٢٠١٢، ص٦٢٧
(٢٨) د.سامي مهدي صالح ،مصدر سابق ، ص١٨
(٢٩) د.حيدر كريم الجمالي ،جامعاتنا بين البحث العلمي والدراسات العليا واثرهما في التنمية والتطور ، مجلة ينابيع العدد ٦ ،مؤسسه الحكمة للثقافة الاسلامية ، حزيران ٢٠٠٥ ،ص٢٢.
(٣٠)علي الاديب ، لتطور العلمي لا ياتيإلا من خلال الابحاث العلمية الرصينة،الاضواء ،موسسة الاضواء الاعلامية ،مؤتمر الجامعات العراقية الايرانية السنة الحادية عشر، العدد ٢٢٩، ٥ تشرين الثاني،٢٠١٣
(٣١) د. محمد باطويج ، د. احمد بامخرمة، الجامعة المنتجة اللاربحية- صيغة تمويلية مقترحة، مجلة العلوم الادارية،العدد الاول، السنة الاولى، كلية العلوم الادارية، جامعة عدن، ٢٠١٠، ص٢٢٠-٢٢١
(٣٢) د.عبد الستار شاكر الراوي، د.امال عبد الحميد المعجلي، دراسة في البنى التحتية للمعلومات في الجامعات العراقية وما يحيطها ،مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة بغداد، السنة ٥ العدد ٨، ٢٠٠٥، ص٢٢.
(٣٣) د. سامي محمد ملحم ،مصدر سابق، ص٣٤.
(٣٤) مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي - التتحديات الداخلية والخارجية ، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى،(ابو ظبي، ٢٠٠٥) ص٤٢.
(٣٥) د. نجاة عبد الكريم عبد السادة : مراكز دراسات جامعة البصرة بين الواقع والطموح، مجلة دراسات البصرة ، السنة الرابعة، العدد ٧ ، ٢٠٠٩، ص١٦٦ .
(٣٦) د.عامرقنديلجي، وايمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، مصدر سابق، ص٢٧.
(٣٧) تقرير التنمية في العالم، نيويورك،لبنك الدولي ١٩٩٧.

(٣٨)عباس أبو غانم، مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات، اسلام أون، تموز/يوليو ٢٠٠٥، ينظر الرابط الآتي:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005-07-12%2017-42-25.html

(٣٩)عامر قنديلجي، وايمان السامرائي،مصدر سابق،ص٢٨.

(٤٠) د. علي العطار ، جامعة البصرة هي ام وفية لابنائها في كل انحاء العراق – لن تتكامل شخصية الجامعة الا باستقلالها رغم كل الصعاب التي واجهتها اثبتت عطاؤها، مجلة البصرة، ديوان محافظة البصرة ، السنة الاولى العدد ١٠ ، ٢٠١٢، ص٣٨-٣٩.

(٤١) د.حسين جمعة ، كي لا تبقى الكتابة على سطح الماء ، مجلة جامعة دمشق المجلد ٢١ العدد ١و٢ ٢٠٠٥ ، ص١٠-١١

(٤٢) د. خضير كاظم حمود، د. موسى سلامة اللوزي، منهجية البحث العلمي اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، (عمان ، ٢٠٠٨،)، ص ص ٣٥-٣٧ .

(٤٣) د. عامر قنديلجي ، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، (عمان ، دار اليازوروي العلمية للنشر والتوزيع،٢٠٠٧)، ص٢٨٧.

(٤٤) د. احمد عارف العساف د. محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى (عمان، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة، ٢٠١١) ص١٥٠

(٤٥) د. علي عبد الكريم العطار، قراءة في الخطة العلمية لجامعة البصرة ، مجلة إشراقات، مركز دراسات البصرة، السنة الأولى ، ٢٠١١ ص١٥.

المصادر:

١. دونالد ابلسون، هل هناك أهمية للموسسات البحثية ؟ تقويم تاثير معاهد السياسة العامة، الطبعة الاولى (ابو ظبي ، الامارات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)،

٢. .د.سامي مهدي صالح ،بين التأصيل والتهميش ،مجلة الأفاق الجديد جامعة ديالى ، مركز أبحاث الطفولة والأمومة ،العدد ١٢ كانون الأول ٢٠٠٧ ،

٣. د. سامي محمد ملحم ،مناهج البحث في التربية وعلم النفس، الطبعة السادسة (عمان ،دار المسيرة ، ٢٠١٠)

٤. د. ربحي مصطفى عليان، د. عثمان محمد غنيم، اساليب البحث العلمي الاسس النظرية والتطبيقية ، الطبعة الثانية (عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع،٢٠٠٨)،

٥. نائل حافظ العواملة، اساليب البحث العلمي، الاسس النظرية وتطبيقاتها في الادارة ،الطبعة الاولى (عمان ، مكتبة احمد ياسين ، ١٩٩٥)،

٦. د.علي بن محمد زهيد الغامدي ،إدارة الموارد البشرية ودورها في التطوير الإداري،المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات،بحوث وأوراق عمل ندوة الاتجاهات الحديثة في التطوير الإداري وتحسين جودة الأداء المؤسسي، طنجة، المملكة المغربية ،ابريل ٢٠٠٩،

٧. نوزاد الهيتي، البحث العلمي والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي– نظرة أولية، مجلة افاق اقتصادية، أوراق العمل غرفة التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة مركز البحوث والتوثيق،المجلد ٢٠، العدد ٧٧، ١٩٩٩،

٨. عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم د.،الطبعة الثالثة(عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)،

٩. د. عامر خضير الكبيسي ،بحوث اساتذة الجامعات : الواقع والتطلعات ،المجلة العربية للدراسات الامنية التدريب، جامعة نايف للعوم الامنية ، العدد ٥٥، ٢٠١٢.

١٠. عبد الجليل مصطفى،أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية، فيموتمر استراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ ٢١ المنامة (٢٠٠٧)

١١. اسيل عبد الرزاق رشيد ، نبا نعيم مهدي الجامعة ، تحليل واقع التربية والتعليم في العراق باستخدام طرائق التحليل العنقودي (دراسة مقارنة) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠١١

١٢. د. نزار كاظم صباح ، انسجام كريم وحيد ،امكانات السياسة الانفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٢) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ،المجلد ١٤، العدد٤ ، ٢٠١٢

١٣. إبراهيم خليل العلاف، العولمة ومسؤولية تجديد وظائف التعليم العالي العربي ، مجلة دراسات إقليمية، العدد (١٧)،٢٠١٠،

١٤. د.عبد علي كاظم المعموري خلفية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،مجلة حوار الفكر السنة الرابعة، العدد السادس، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، ٢٠٠٨

١٥. د. نجاة عبد الكريم عبد السادة ، مراكز دراسات جامعة البصرة بين الواقع والطموح ، مجلة دراسات البصرة ، السنة الرابعة، العدد ٧ ، ٢٠٠٩،

١٦. د. جواد كاظم لفتة الكعبي، تراجيديا علم الادارة في العراق ، -منهجية البحث العلمي الاكاديمي،.الندوات والحقات النقاشية للعام الدراسي، ٢٠١٣-٢٠١٤ ،جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ، ١٠-كاون الثاني، ٢٠١٣

١٧. د. علي البومحمد ، د. سميرة البدري، واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الاسكوا، ٢٠١٢، ص٦٢٧

١٨. د.حيدر كريم الجمالي ،جامعاتنا بين البحث العلمي والدراسات العليا واثرهما في التنمية والتطور، مجلة ينابيع العدد ٦ ،مؤسسه الحكمة للثقافة الاسلامية ،حزيران ٢٠٠٥

١٩. علي الاديب،التطور العلمي لا ياتيإلا من خلال الابحاث العلمية الرصينة،الاضواء ،موسسة الاضواء الاعلامية ، مؤتمر الجامعات العراقية الايرانية السنة الحادية عشر، العدد ٢٢٩، ٥ تشرين الثاني،٢٠١٣

٢٠. د. محمد باطويج، د. احمد بامخرمة، الجامعة المنتجة اللاربحية- صيغة تمويلية مقترحة، مجلة العلوم الادارية ،العدد الاول، السنة الاولى، كلية العلوم الادارية ، جامعة عدن ، ٢٠١٠،

٢١. د.عبد الستار شاكر الراوي ، د.امال عبد الحميد المعجلي، دراسة في البنى التحتية للمعلومات في الجامعات العراقية وما يحيطها ،مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة بغداد، السنة ٥ العدد ٨، ٢٠٠٥.

٢٢. مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النظام الامني في منطقة الخليج العربي – التتحديات الداخلية والخارجية ، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى،(ابو ظبي، ٢٠٠٥)

٢٣. د. نجاة عبد الكريم عبد السادة : مراكز دراسات جامعة البصرة بين الواقع والطموح ، مجلة دراسات البصرة ، السنة الرابعة، العدد ٧ ، ٢٠٠٩ ،

٢٤. تقرير التنمية في العالم،نيويورك،البنك الدولي ١٩٩٧.
٢٥. د. علي العطار،جامعة البصرة هي ام وفية لابنائها في كل انحاء العراق – لن تتكامل شخصية الجامعة الا باستقلالها رغم كل الصعاب التي واجهتها اثبتت عطاؤها، مجلة البصرة ، ديوان محافظة البصرة ، السنة الاولى العدد ١٠ ، ٢٠١٢،
٢٦. د.حسين جمعة ، كي لا تبقى الكتابة على سطح الماء ، مجلة جامعة دمشق المجلد ٢١ العدد ١و٢ ٢٠٠٥
٢٧. د. خضير كاظم حمود، د. موسى سلامة اللوزي، منهجية البحث العلمي اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، (عمان ، ٢٠٠٨،)،
٢٨. د. عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية ،(عمان ،دار اليازوروي العلمية للنشر والتوزيع،٢٠٠٧)،
٢٩. د. احمد عارف العساف د. محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١١)
٣٠. د. علي عبد الكريم العطار، قراءة في الخطة العلمية لجامعة البصرة ، مجلة اشراقات ، مركز دراسات البصرة، السنة الاولى ، ٢٠١١
٣١. رئاسة جامعة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة .
(32)Mcmillan, James H.,Schumacher,sally. Research in education A conceptual introduction , 5thed,U .S., Addisson Wesley longman , inc,. 2001,p9.
٣٣. عباس أبو غانم، مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات، اسلام أون، تموز/يوليو ٢٠٠٥، ينظر الرابط الآتي:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005-07-12%2017-42-25.html
٣٤. جواد الحمد، برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي،ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، ٢٣-٢٤/١١/٢٠٠٥، منشورة على الرابط:
http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html
(35)theroleofthinktanksinchineseforeignpolicy",problemsofpost-communism he li، (mar/apr 2002)p33.،.n2,vol 49
٣٦. هزار صابر أمين، مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجيةwww.alfcdrs.com

٣٧. محمد السعيد إدريس، مستقبل دور مراكز الدراسات والمعلومات الوطنية والقومية في الصراع حتى عام ٢٠١٥م، ينظر الرابط الآتي:
http://www.mesc.com.jo/final%20seminar/Sim-05-03-03.htm

The Think GlobalGoToThinkTanksReportandPolicyAdvice، James. G . McGann)dir2011،(. Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012,